

Distr.: General
8 July 2010
Arabic
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

تشرف البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة أن تحيل طيه رسالة من معالي السيد هوشيار زيارى، وزير خارجية جمهورية العراق (انظر المرفق)، مشفوعة بالتقرير الفصلي بشأن خطة العمل والجدول الزمني للانتقال إلى ترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، (انظر الضميمة). وترجو البعثة ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن، وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة من البعثة
الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

بغداد، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠

عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩) التي تطلب من حكومة العراق تقديم تقرير فصلي إلى مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر وخطة عمل وجدول زمني للانتقال من صندوق تنمية العراق، يشرفني أن أرفق لكم تقرير حكومة العراق الفصلي الثاني المتضمن تقييم التقدم المحرز استناداً إلى خطة العمل، وما أدخل من تحسينات على الرقابة (انظر الضميمة).

سأكون ممتناً إذا ما قمتم بتعميم هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن.

(توقيع) هوشيار زيباري
وزير خارجية جمهورية العراق

تقرير حكومة العراق الفصلي الثاني

عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، وإلحاقاً بالرسالة الموجهة من وزير خارجية العراق المؤرخة في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، ومرفقها الذي يتضمن تقرير حكومة العراق الفصلي الأول الوارد في الوثيقة S/2010/308، وفي ضوء ملاحظات الأمين العام الواردة في الوثيقة S/2010/166، وعملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، تود حكومة العراق بيان الآتي:

١ - الموضوعات المستكملة للخطة والجدول الزمني للانتقال من صندوق تنمية العراق إلى الترتيبات الخلف

أشارت حكومة العراق في تقريرها الفصلي الأول إلى سعيها للاستمرار بنفس آليات التصرف إزاء إيداع إيرادات الصادرات النفطية المتبعة حالياً، وذلك بأن يكون هناك حساب رئيسي بمسكه البنك المركزي العراقي يفتح لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يستقبل فيه كامل الإيرادات، ويفتح له حساب فرعي مستقل لدى نفس البنك يتم تغذيته بتحويل ٥ في المائة من إيرادات مبيعات تصدير النفط (أو أية نسبة أقل يتم الاتفاق عليها لاحقاً) لأغراض التعويضات.

وعملاً بالجدول الزمني للخطة:

فقد قام البنك المركزي العراقي بالوقوف على رأي البنك الاحتياطي الفيدرالي، وقد رحب البنك الاحتياطي بقبول ودائع البنك المركزي وفقاً لرسالة السيد وليم دودلي، رئيس البنك الاحتياطي (المرفق رقم ١)، الموجهة إلى سنان الشبيبي، محافظ البنك المركزي العراقي، في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠. وفيما يتعلق باستكمال جهود حكومة العراق لتحديد الحصانات المتاحة لاحتياطيات البنك المركزي العراقي وأموال حكومة العراق، وحسب الولاية القضائية للدول التي ينوي العراق فتح حسابات فيها، فإن الاتصالات التي أجرتها الجهات العراقية المختصة مع بنك الاحتياطي الفيدرالي أو غيره من البنوك، أظهرت أن الحماية المفترض أن توفرها هذه البنوك لا ترقى إلى مستوى الحماية التي يوفرها قرار مجلس الأمن. بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأن حكومة العراق ستستمر في جهودها من أجل اتخاذ القرار المناسب بعد إجراء المزيد من الاتصالات مع الجهات ذات العلاقة، ويمكن لحكومة العراق أن تحدد موقفها بهذا الصدد في تقريرها الفصلي القادم، في ضوء الاتصالات مع البنوك، وفي ضوء التوصل إلى ترتيبات قانونية بشأن المطالبات التي ورثها العراق عن النظام السابق.

وتم الاتفاق مع شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC) بشأن تدقيق صندوق تنمية العراق لعام ٢٠١٠، وقد تم اختيار هذه الشركة من بين ثلاث شركات دولية كبرى تقدمت لهذه المهمة. وتم توقيع العقد بين هذه الشركة وحكومة العراق. ويشير موقع لجنة الخبراء الماليين (www.COFE-IQ.net) إلى استمرار اعتماد ذات الأسلوب للسنة القادمة أيضا.

٢ - واقع الديون وبرنامج حكومة العراق بما فيها الاتفاقيات الثنائية مع الدول غير الأعضاء في نادي باريس:

الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأعضاء في نادي باريس: خلال تقرير حكومة العراق الفصلي الأول، أشرنا إلى أن العراق قد توصل إلى قرار ناجح لحل قضايا الدين ثانيا مع الدول الخمس والخمسين غير الأعضاء في نادي باريس، باستثناء ١٣ دولة ذكرت أسماؤهم في التقرير الفصلي الأول (S/2010/308). لم يحدث تطور مهم في هذا الجانب المتعلق بالدول الثلاثة عشرة، إذ ما زال العراق ينتظر ردود تلك الدول سواء من حيث تحديد مواعيد لغرض توقيع الاتفاقيات، أو لأنها لم ترد بإيجاب على مسودة الاتفاقيات الثنائية التي أرسلت إليها.

إن حكومة العراق تتابع الاتصالات مع تلك الدول للتوصل إلى تسوية مقبولة لكلا الطرفين. وفي هذا السياق، قام وزير مالية حكومة العراق بتوجيه رسائل تأكيد إلى نظرائه في كل من جمهوريات تركيا وباكستان وبولندا والبرازيل بتاريخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ لمناقشة مديونية العراق المتبقية لديهم، واقترح إرسال وفود رسمية من وزارة المالية ومستشارها المالي الأجنبي إلى هذه الدول خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه لمناقشة تفاصيل تسويات المديونية وفقا لقواعد نادي باريس، وأن حكومة العراق بانتظار إجابات تلك الدول على مقترح وزير المالية، وسوف يتم إعلام مجلس الأمن بتفاصيل النتائج المتعلقة بردود الدول أعلاه. وتجدر الإشارة إلى أن مطالبات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشكل النسبة الأكبر من هذه المطالبات. وعلى الرغم من جهود حكومة العراق المستمرة وقرارات مؤتمرات القمة العربية بصددتها، وآخرها المؤتمر المنعقد في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠، لمعالجة هذه الديون، إلا أن العراق لم يحصل على الاستجابة المطلوبة لحد الآن. وربما يكون من المناسب المساعدة من الأطراف الشقيقة والصديقة لتعجيل بتسوية ديون الدول المذكورة أو توقيع الاتفاقيات المقترحة أعلاه.

المطالبات التجارية: تمشيا مع المقترح المذكور أعلاه، أشارت حكومة العراق في تقريرها الفصلي الأول إلى هذا الموضوع والبرنامج الذي أعمدته لتسوية مطالباتهم. واستنادا إلى ذلك، وافقت ثلاث شركات بريطانية مؤخرا على الدخول في مفاوضات لشراء كامل

الدين بنسبة ١٠,٢٥ في المائة من أصل الدين نقدا ومن المتوقع إنجازها سريعا. وهذه الشركات هي:

١ - Mass Property and Investment LTD.

٢ - Universal Plant and Machinery LTD.

٣ - Millars Projects LTD.

إلا أن ما يقلق حكومة العراق في هذا الجانب هو احتمال عدم قيام عدد من المطالبين التجاريين بتسجيل مطالباتهم، وبالتالي فإن حكومة العراق لا تعلم بعدد المطالبين الذين يقعون ضمن هذه الفئة. وفي الوقت الذي تؤكد فيه حكومة العراق التزامها بتسوية كامل الديون والمطالبات الموروثة من النظام السابق والاستمرار في معالجتها إلى حين تسويتها، فإنها تتطلع إلى المجتمع الدولي في الاستمرار في تقديم المساعدة في هذا الجانب وبشكل خاص تقديم المشورة في كيفية التعرف على المطالبين التجاريين الذين لم يتقدموا بتسجيل مطالباتهم.

العقود المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء: بالإشارة إلى الفقرة ٢٠ و ٢١ من تقرير الأمين العام (S/2010/166)، تود حكومة العراق أن تبين أن الاعتمادات التي طلبت الأمم المتحدة حسمها من برنامج النفط مقابل الغذاء ولغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ تبلغ ٦٥ عقدا. ولأهمية معالجة هذا الموضوع بالنسبة لحكومة العراق، فقد تم تحويل اللجنة الوزارية المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٢٥ لسنة ٢٠١٠ برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والجهات ذات العلاقة، للبت في هذه الاعتمادات. وقد انتهت هذه اللجنة من النظر في كافة الاعتمادات المعلقة وقررت الإيعاز بتسديد (إطلاق) ٢٦ اعتمادا، أما المتبقي منها فلم تجد اللجنة ما يوثق استلام مواد هذا الاعتماد، وعليه فإن هذه الشركات لا تستحق استلام تلك المبالغ.

المطالبات الأخرى التي ورثها العراق من النظام السابق: انتهت الجهات العراقية المختصة من صياغة مسودة اتفاق قانوني يقوم على أساس تسوية هذه المطالبات عن طريق صفقة شاملة تبرم بين حكومة العراق وحكومة الدول ذات العلاقة، وأن هذا الاتفاق معروض حاليا على الجهات القانونية العراقية المختصة لتدقيقه، وعندها سيكون بمقدور حكومة العراق معالجة هذا الموضوع وغلقه بشكل نهائي.

٣ - تقييم التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية على صندوق تنمية العراق:

(أ) لقد أنجزت ٤١ وزارة وكيانا هيكلها التنظيمية وأحيل قسم منها إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه. أما فيما يتعلق بتشريع القوانين، فقد اعتمد خلال الفترة ما

بين تقريرنا السابق والحالي قانونان لوزارة الهجرة والمهجرين ووزارة التخطيط بعد نشرهما في جريدة الوقائع العراقية إضافة إلى ما ذكر في تقريرنا السابق.

(ب) لدى وزارة المالية وصف وظيفي نافذ المفعول ويجري العمل على تطويره.

(ج) بعد صدور قانون مجلس الخدمة الاتحادي (انظر الوثيقة S/2010/308)، لا تزال اللجنة المشكلة في مجلس الوزراء تقوم بإجراء المقابلات لمن يتميزون بالكفاءة والقدرة على شغل وإدارة مجلس الخدمة الاتحادي الجديد المؤسس، والذي أوكلت له مهمة اختيار وتطوير الكوادر الإدارية في العراق.

(د) قامت وزارة المالية بجمع وتوحيد التعليمات المالية وهي بصدد توزيعها على وزارات ودوائر الدولة للعمل بموجبها خلال الشهر القادم.

(هـ) إنجاز النظام الشامل للقياس والمعايرة. قدمت وزارة النفط تقريراً عن وضع النظام لغاية ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ (الملحق رقم ٢)، وأن التأخير في إنجاز بعض هذه العدادات وفق الخطة المقررة كان نتيجة لممارسات إدارية في مجال الاستيراد والتمويل ما بعد التعاقد وسعت الوزارة لتدليلها. ولإلقاء الضوء على التوجهات الأكثر شفافية في مجال الصناعة النفطية فقد انضم العراق إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، (انظر الملحق رقم ٣ المتضمن مؤشرات من جهات دولية تشير جميعها إلى إيجابية إجراءات وزارة النفط بهذا الصدد).

(و) شُكلت لجنة وزارية عليا تقوم بمتابعة أموال العراق في الخارج وتحاول تأمين استعادتها بالطرق المقررة قانوناً بما في ذلك اللجوء إلى اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥١٨ (٢٠٠٣)، وتأمين قاعدة بيانات خاصة بها. وقد استطاعت هذه اللجنة أن تستحصل قراراً حكماً في سويسرا باستعادة ٣٠٠ مليون دولار و ٢٥ مليون يورو في فرنسا واستعادة موجودات ثابتة أخرى.

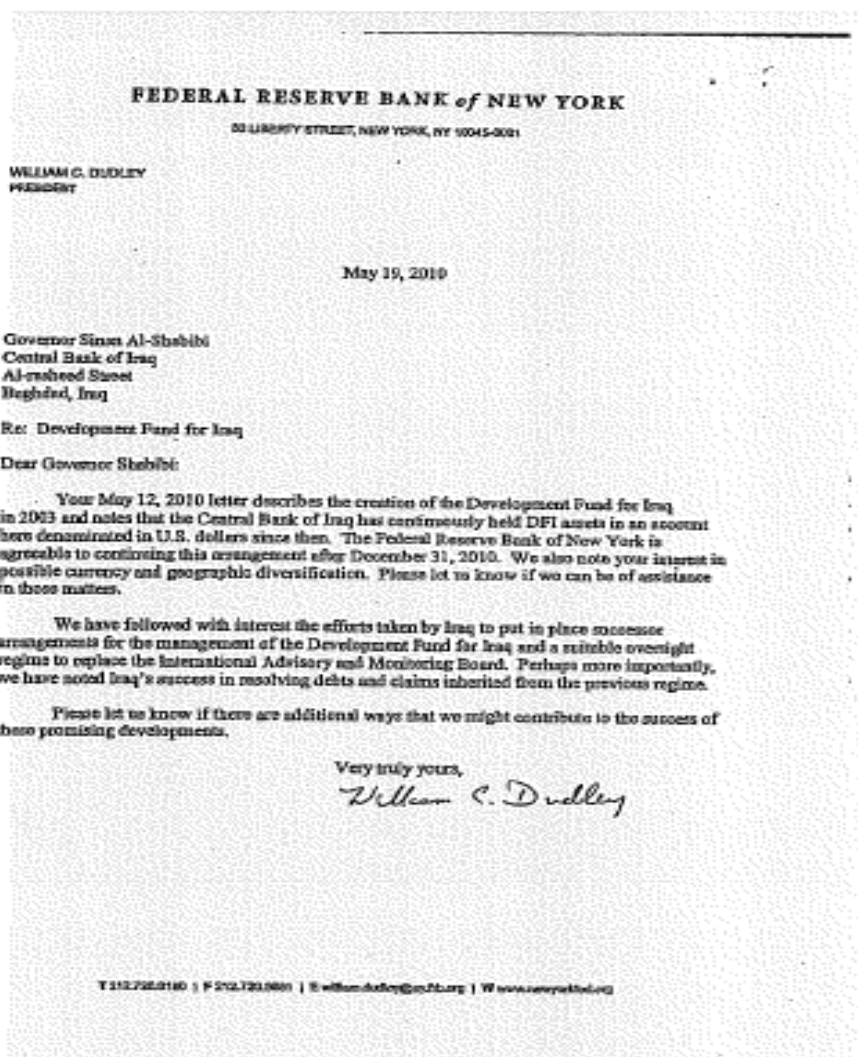
(ز) إنجاز الحساب الختامي للدولة لعام ٢٠٠٨. أن الحساب الختامي قيد الإنجاز ومن المتوقع مناقشته من قبل مجلس الرقابة المالية خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٠.

(ح) متابعة تصفية الملاحظات التدقيقية لمراقبي حسابات الصندوق (DFI) لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

وتم من خلال الاجتماعات المتواصلة مع رؤساء هيئات الرقابة المالية في الجهات المعنية ومع ممثلي تلك الجهات تأشير تصفية عدد مهم من هذه الملاحظات كما تم الوقوف على أسباب عدم التصفية النهائية للملاحظات المتبقية والمثبتة من قبل شركة التدقيق الدولية وأدناه موقف تصفية تلك الملاحظات:

ملاحظات تمت تصفيتها	ملاحظات قيد التصفية	ملاحظات لا زالت قائمة	المجموع
١٥٩	٩٨	٣٤	٢٩١
٥٥ في المائة	٣٤ في المائة	١١ في المائة	١٠٠ في المائة

علما أن الملاحظات التي لا زالت قائمة يجري متابعة تصفيتها تفصيليا منذ صدور التقرير، إلا أن طبيعة أغلب هذه الملاحظات، بحاجة لإصلاح هيكلي يقترن بما تقدم من معالجات على المستوى القانوني والإداري.



ت	الشركات	الموجود/المنفذ الفعلي قبل الخطة أو كإجراء وقفي	المخطط الكلي بموجب الخطة المحدثة	المنفذ الفعلي من الخطة الكلية لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠	المتراكم المنفذ الفعلي لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠	المخطط لشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٠	المنفذ الفعلي لشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٠	الحيد خلال شهري نيسان/أبريل و أيار/مايو ٢٠١٠	المجموع الكلي المنفذ كما في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠	الملاحظات وأسباب الحيد
		(عدد)	(عدد)	(عدد)	(عدد)	(عدد)	(عدد)	(عدد)	(عدد)	
		(١)	(٢)	(٣)	(٣+١)	(٥)	(٦)	(٦-٥)	(٦+٤)	
٥	مصافي الوسط	-	٥٩٢	٦٨	٦٨	٢٠	١٦	٤	٨٤	أسباب الحيد قلة التخصيصات المالية وتأخر فتح الاعتماد المالي من قبل (TBI) وطول فترة التجهيز من قبل الشركات المتعاقد معها وتأخر وصول المواد.
٦	مصافي الجنوب	٨	١٣٧	١	٩	١٣	٧	٦	١٦	تم نصب (٧) عدادات في مصفى ميسان وأدخلت حيز العمل كإجراء وقفي لحين وصول مفردات طلبيات الشراء وعداد (١) في مصفى الدهون منصوب قبل تطبيق الخطة المحدثة وسيتم استبداله حين وصول طلبيات الشراء.
٧	غاز الشمال	-	٦٩	٢٧	٢٧	-	-	-	٢٧	--
٨	غاز الجنوب	-	٢٠	٣	٣	٣	-	٣	٣	أسباب الحيد قلة التخصيصات المالية وتأخر فتح الاعتماد المالي من قبل (TBI) وطول فترة التجهيز من قبل الشركات المتعاقد معها وتأخر وصول المواد
٩	خطوط الأنابيب	-	٤١٠	٣٦٠	٣٦٠	١٠	-	١٠	٣٦٠	
١٠	توزيع المنتجات	-	٢ ٩٩٢	٦٩٥	٦٩٥	٨٥	-	٨٥	٦٩٥	
١١	تعبئة الغاز	-	٤٩	٣	٣	١٢	٤	٨	٧	تم استلام (١٦) ميزانا جسريا من المؤمل نصبها خلال الشهر القادم
	المجموع	٤٩	٤ ٨٩٨	١ ٣٧٠	١ ٤١٩	١٤٤	٣١	١١٦	١ ٤٥٠	

الملاحظات: لا يوجد حيد عن المخطط في ما يخص معدات القياس في موانئ التصدير بل هناك تقدم بالإجراءات المتخذة لتنفيذ عمليات نصب المعدات وكما هو موضح في العمود الأول الفقرات من (١) إلى (٢) والحيد الموضح في الجدول يخص شركات القطاع النفطي لأغراض التجهيز والاستلام داخل العراق الذي من أسبابه الإجراءات الأمنية المتخذة والموافقات اللازمة إزاء المواد المتعاقد معها إلى العراق.

عبد المهدي: ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠.

Summary report: Iraq Companies Workshop

Iraq Companies Workshop

LOCATION, DATES	Dubai, 6-7 2010.
PARTICIPANTS	About 50 individuals representing the following companies: Occidental, ExxonMobil, Shell, Lukoil, Petronas, ENI, Total, Petrobras, Nippon Oil, BP, CNPC, Sinochem, Sonangol, PetroVietnam Oil Supply and Trading, UNIPPEC Asia, China ZhenHua Oil, and ConocoPhillips. See photo attached. The meeting was chaired by Iraq EITI National Coordinator, Alaa El-Deen, with also participation from the Head of the SOMO, the Iraq Oil Marketing Company. Eddie Rich, Deputy Head of the EITI International Secretariat presented on the international aspects of the EITI and on how to report. Graham Lee from Global Witness came to present on the benefits for companies of engaging with civil society. Apologies received from Deputy Oil Minister, Yahia Said from the World Bank, and Statoil.
SUMMARY	The Iraq EITI hosted a seminar for all its oil operators and buyers in Dubai on 6-7 June. Around 20 companies from Asia, Europe, America, and Africa, participated in the workshop which, for many of them, was a first introduction to the EITI process. The Iraq EITI will be the first to include the publication of revenues from the export sale of oil and thus engages oil traders in the process. The meeting also saw ExxonMobil, CNPC, and Shell, elected to the IEITI Council. This is the first time a Chinese company is to be represented on an EITI multi-stakeholder group. Iraq plans to produce their first EITI report early in 2011. A first opportunity for EITI to engage with many of the above companies. The meeting afforded an induction for these companies and it was an impressive from Alaa to engage companies at the national level in a deeper way than I have seen in any other implementing country. The first case of a Chinese company being elected to a multi-stakeholder group. Following a free and fair election as observed by Global Witness and Eddie Rich, ExxonMobil, CNPC, and Shell were elected to the IEITI Council. Statoil also stood, but since they were not there they were not elected.

Trading contracts will in future include a requirement to comply with IEITI requirements. The The Head of SOMO read out some wording which was agreed by all.

Company-by-company disaggregation of payments will be a challenge in Iraq. Most companies resisted company-by-company publication of export purchases. They feel that agreed prices are even more sensitive than the operational payments, and even with total purchase figures (rather than price per barrel), disaggregated figures are too open to analysis. If the Government want to push EITI good practice they may wish to mandate disaggregated figures, though this is not required by EITI.

The IEITI is still awaiting the MDTF funding to be released.

Next steps:

- There will be a similar civil society constituency meeting in Baghdad at the end of this month. Eddie Rich will strongly encourage participation from Revenue Watch Institute and Publish What You Pay International.
- The first IEITI Council meeting should take place in July. The EITI International Secretariat and other international stakeholders are willing to provide training to Council members alongside that meeting.

Eddie Rich
Deputy Head
and Regional Director for Anglophone/Lusophone Africa and
Middle East
EITI International Secretariat





Mr Alaa Mohie El-Deen
National Secretary
Iraq Extractive Industries Transparency Initiative
Bagdad
Iraq

19 March 2010

THE EITI WELCOMES IRAQ AS AN EITI CANDIDATE COUNTRY

Dear Sir,

Following your letter of 23 January, I am delighted to announce that the Board of the Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) has accepted the application of Iraq to become a Candidate country. The Board made its decision at a meeting on 10 February in Oslo. They warmly welcomed Iraq into the initiative and highly praised the commitment of the government and the work done so far. Each country has two years from becoming a candidate to complete Validation to become an EITI Compliant country. Iraq is thus requested to complete compliance and validation by 9 February 2012.

To support this process, we will continue to provide technical assistance and training as appropriate to the members of your stakeholder group and yourself. I also understand that the World Bank, the Government of the United States, Revenue Watch Institute, and others, are willing to support your efforts. I understand that the next step is to formally constitute your EITI Stakeholder Council and proceed with the production of a first report. The Board also warmly welcomed the proposed incremental expansion of the scope of the EITI to include domestic use of oil and gas, the value of non-cash export transactions, and signature bonuses.

I wish you the greatest success in implementing the EITI.

Yours sincerely,

Dr. Peter Eigen
Chairman

cc. Hon Ali Al-Alaq, General Secretariat of Ministers Council
H.E. Hussein Al-Shahrastani, Minister of Oil

EITI Chairman's Office Wilhelmsstrasse 67, 10117 Berlin, Germany www.eiti.org
Tel +49 30 200 59 71 13 Fax +49 30 200 59 71 19 Email chairman@eiti.org



Published on *Extractive Industries Transparency Initiative* (<http://eiti.org>)

Home > [News & Events](#) > [News](#) > Printer-friendly

Iraq recognized as an EITI Candidate



Iraq (1) has become a Candidate country (2) within the Extractive Industries Transparency Initiative (EITI), the global standard for improved transparency in the oil, gas and mining sector. This was announced today by the EITI International Board after its meeting in Oslo earlier this week.

Iraq had at the end of 2008 115 billion barrels of proven oil reserves, making it the country with the third largest reserves in the world and 9.1% of the world's total reserves. The government of Iraq has committed to publish all the revenue from export sales from its oil sector. Equally, international companies buying oil from Iraq will publish what they have paid to the government. Overseen by a multi-stakeholder group with representatives from national government, companies and civil society, these figures will then be reconciled and published in an EITI Report.

One month ago, Noori Al-Maliki, Prime Minister of Iraq launched Iraqi EITI at a launch conference in Baghdad. Together with the Minister of Oil, Dr Hussain Al-Shahristani, they committed the government of Iraq to hold itself to account to its people, and the companies with whom it deals.

At the launch of the Iraqi EITI, Peter Eigen, Chair of the EITI, sent a greeting which included the following: "With well managed oil resources, the future of the Iraqi people could be very bright. For those of us who have spent our career tackling the root causes of corruption and conflict, and for the whole international community which follows Iraq closely, the Government's plan to implement the EITI is a massive signal of Iraq's determination to build a brighter future."

On the announcement of Iraq's candidature, EITI Board Member Julie McDowell, the Head of Sustainable and Responsible Investment at Standard Life Investments, said "The institutional investment community will welcome the news that Iraq is an EITI Candidate country. The high standards of accounting and reporting inherent in the EITI are attractive to investors seeking to minimise risk, by ensuring greater openness and a more level playing field in the business environment."

EITI Board Member Reidar Gjørum, Senior Vice President of Statoil, said "With its vast oil reserves, Iraq has now a opportunity for economic and societal development. Improving transparency and governance is necessary if the resources are to lead to growth and sustainability. The international oil companies in Iraq like Statoil welcome the commitment of the government of Iraq to conduct all our transactions with them in a transparent manner."

Iraq now has two years to implement the EITI standard and undergo an EITI Validation [3] in order to become an EITI Compliant country [4].

For further information about EITI implementation in Iraq, contact Regional Director Eddie Rich [5] at the EITI International Secretariat.

• Candidate Country
• Iraq

Source URL (retrieved on 18 Jun 2010 - 01:08): <http://eiti.org/news-events/iraq-recognised-eiti-candidate>

Links:

- [1] <http://eiti.org/iraq>
- [2] <http://eiti.org/countries/candidate>
- [3] <http://eiti.org/Validation>
- [4] <http://eiti.org/countries/compliant>
- [5] <http://eiti.org/erich>